مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(2) – ديسمبر 2017

.OEB Univ. Publish. Co

مساهمة الاستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

Contribution of the New industrial strategy on manufacturingsector'sPerformance in Algeria

أ. مهدي قيطون،جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2017/09/22)،تاريخ القبول:(2017/12/22)

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ومدى فاعليتها في تطوير أداء قطاع الصناعة التحويلية. حيث يواجه هذا القطاع عدة تحديات تفرضها التغيرات الاقتصادية الحديثة، والتي تتطلب إصلاحات هيكيلية، وتعديلات جوهرية في المنظومة الصناعية لتطوير تنافسيتها، على اعتبار توافر قدرات تمكنها من رفع القيمة المضافة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وترقية النمط الإنتاجي السائد في القطاع الصناعي. وبالرغم من الموارد والثروات التي يتضمنها الاقتصاد الوطني تبقى مساهمة الجهاز الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية متواضعة، وعليه فان تطوير القطاع الصناعي لا يتأتى إلا من خلال إرساء معالم إستراتيجية صناعية واضحة، تشكل رؤية متوسطة إلى بعيدة المدى لدعم وتطوير الصناعة الوطنية.

الكلمات المفتاحية:الإستراتيجية الصناعية، الصناعة التحويلية،الإنتاج الصناعي.

Abstract :

Within this study we seeks to detrmine the effectiveness of the new industrial strategy in developing the performance of the manufacturing sector that faces a lot of challenges due to the recent economic and financial advances in Algeria during the period (2000- 2015), Despite the resources available in the national economy, the contribution of the manufacturing sector in the GDP seems to be modest along the study period, that forced the government to establish a new industrial strategy in 2008 in order to create a suitable climat and develope the local manufacturing industry performance..

Keywords: Industrial strategy, manufacturing sector, industrial production.

مقدمة:

شكلت إستراتيجية التنمية الصناعية محور للتنمية الاقتصادية في الجزائر، على اعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000– 2015)، والتي تميزت بزيادة أسعار المواد الأولية المصدرة وتحسن التوازن على المستوى الكلي، وارتفاع الطلب الكلي. وتمثل الصناعة التحويلية أهم ركائز القطاع الصناعي، نظرا لما توفره من فرص التشغيل، ونسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات الكلية، ما دفع بالحكومة إلى ضرورة تبني إستراتيجية صناعية جديدة للتكيف مع التحديات التي يفرضها تفعيل برامج التنمية الاقتصادية.

بناء على ذلك، تحدد إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الإستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر؟.

ينبثق من التساؤل الرئيسي، فرضية مفادها أن:

– الاستراتيجة الصناعية الجديدة توفر منظومة متكاملة لتطوير أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

وللإجابة عن هذا الإشكال نتناول في هذه الورقة النقاط التالية:

أولا: ماهية ومتطلبات استراتيجية التنمية الصناعية.

تعتبر استراتيجيات التصنيع وتطوير القطاع الصناعي ذات أولوية في السياسات التنموية للعديد من الاقتصاديات النامية، وتبلورت في الاتجاهات السياسية لبعض الدول المستقلة كتحول عن مسارها التاريخي المرتبط بالتبعية للدول الاستعمارية، معتمدة في ذلك على بعض المقومات الكامنة ضمن اقتصادياتها من المصادر الطبيعية للمواد الأولية والطاقة. بناء على ذلك نتطرق في هذا المحور إلى مايلي:

.1. مفهوم استراتيجية التنمية: تمثل استراتيجية التنمية الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة التنموية، والانتقال من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب من دولة إلى أخرى لتمايز الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإختلاف الدور الذي تأخذه الدولة في إدارة الموارد الاقتصادية والبشرية والأهداف المسطرة لعملية التنمية (زوزي،2010، ص17). ويتمثل دور الدولة من خلال إشراف المؤسسات التابعة لها والتوجيه غير المباشر، بالتركيز على الحوافز المادية والمعنوية؛ وفي المجال الاقتصادي الصناعي تقتصر سياسة الدولة على اتخاذ اجراءات ملموسة تطبق على المديين المتوسط والبعيد(بن هنية،2008، ص87).

.2. أهمية استراتيجية التنمية الصناعية: لأسباب كثيرة تنطوي استراتيجية التنمية في مجال الصناعة على وجه الخصوص على أهمية كبيرة، نذكر منها (بن هنية،2008، ص 288):

– النتائج الايجابية الهامة التي تم الوصول اليها من خلال التجارب التي اعتمدتها بعض الدول، والتي تبنت استراتيجيات معينة في مختلف مجالات الطور التعاون الاقتصادي ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية الرائدة.

– الجدية والصرامة التي يتم العمل بها أو التعاون القائم على أساس استراتيجي متين يمكن من تنفيذ الأهداف المحددة بأقل التكاليف وفق تصور عام مشترك بين كافة الأطراف المعنية.

– يعتبر العمل الاستراتيجي المشترك نتاج لجهد كفاءات مختصة في مختلف المجالات التي يراد وضع مخطط تنفيذي لها، وهذا يعني وضوحا أكثر في تصور ورؤية الأهداف المشتركة التي لا تقبل التراجع.

– نظرا للعلاقة الوطيدة بين السياسة والخطة والإستراتيجية فإن نجاح هذه الأخيرة يصبح رغبة وهدف كافة الأطراف المعنية الفاعلة في المجتمع.

– العمل وفق إستراتيجية معينة من شأنه وضع حد للتصرف العشوائي والتردد في تنفيذ الأهداف المسطرة ومن ثم الاطمئنان للمستقبل سواء في العمل على المستوى الوطني أو التعاون الخارجي، كما يضمن مصالح مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ الإستراتيجية في الأمدين المتوسط والبعيد مع وضع الحلول لكافة القضايا العالقة والمشاكل المحتملة أثناء تنفيذ الإستراتيجية

ثانيا: استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016.

شكل التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي في نسيجه الإنتاجي بسبب إجراءات الإصلاح وإعادة الهيكلة حيث تم حل 443 مؤسسة اقتصادية صناعية خلال الفترة 1989– 1998 وتسريح 17.3 % من مجموع عمال القطاع الصناعي من جهة، والتراجع الحاد في مستوى الطلب بسبب تآكل القدرة الشرائية للمواطنين جراء تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية من جهة ثانية، شكل ذلك تضاءل لفرص إحداث التحريك الاقتصادي اللازم وبلوغ المستوى المطلوب من النمو اعتمادا فقط على قوى السوق (دبيش وأوكيل،2014، ص168). بالاضافة إلى العوامل الخارجية حيث فرض التطور التكنولوجي السريع في عمليات الانتاج وعولمة سلاسل القيمة والاتفاقيات الدولية التي تحكم تدفقات التجارة، شروط جديدة للمنافسة تتطلب استراتيجية مختلفة عن التوجهات التقليدية القائمة، ومن أهم عوامل اعتماد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية في الجزائر مايلي (بن هنية، 2008، ص ص 139– 143):

– التطورات الاقتصادية العالمية التي مثلت ارتفاع أسعار الطاقة، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي، وكذلك أسعار المعادن وخاصة الذهب والفضة، بالاضافة إلى أثر العولمة واقتصاد السوق الذي شكل ضرورة لقيام المبادرة الفردية للقطاع الخاص، في مناخ من الشفافية والمنافسة في إطار تنظيمي من طرف الدولة.

– ضرورة القيام بتنمية اقتصادية مستدامة، ترتكز القطاع الصناعي كقطاع محفز للقطاعات الاقتصادية الأخرى، يمكن من خلق ثروة مضافة معتبرة ودخول غمار التنافسية الدولية.

– يمثل طرح هذه الإستراتيجية تعبير موضوعي عن الحرية الاقتصادية، حيث تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتفق مع مصلحة الاقتصاد الوطني، وتعتبر كذلك صمام أمان للتحكم الاقتصادي في المسار المحدد ضمن نطاق الإستراتيجية الشاملة.

– غياب سياسة اقتصادية شاملة تتضمن تطوير القطاعات الرئيسية منها الصناعة الوطنية، حيث شكل غياب إستراتيجية فاعلة للتنمية الصناعية إلى ارتباط مصادر النمو الاقتصادي بموارد طبيعية، وبينت التجربة أن المؤشرات الاقتصادية الخارجية (أسعار النفط، كمية تساقط الأمطار،...) التي تحكم الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر، يتضاءل جدواها ويصعب التحكم فيها عندما تكون سلبية، وعليه فإن بناء أي إستراتيجية باعتماد هذه المتغيرات دون اعتبار القدرات الذاتية والموارد المستدامة سوف تؤدي إلى صدمات اقتصادية شديدة وعميقة (بن عزوز،2010، ص193).

– فشل التجارب والسياسات الاقتصادية السابقة، وبسبب النتائج السلبية التي رافقت تجربة الجزائر في مجال التنمية والتصنيع بشكل خاص، تستمد الإستراتيجية الجديدة إبعادها من النتائج السابقة، وتكون رؤية متوسطة الأمد.

.1. متطلبات إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة.

يستلزم تحديث القطاع الصناعي وفرض إستراتيجية حقيقية للتنمية الصناعية لمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية نقاط أساسية، نوجزها فيما يلي (بن هنية،2008، ص192):

– **الإطلاع على التجارب السابقة:** حيث أنه لابد أن يؤخذ في عين الاعتبار لدى البدء بوضع إستراتيجية التنمية الصناعية بوجه خاص، الإطلاع على مجموع التجارب الصناعية بكافة أنواعها ومستوياتها المحلية والدولية، بمعنى أن تكون الإستراتيجية منبثقة عن حوصلة المجهود الفكري والتطبيقي للمختصين في كافة المجالات التي تطالها الإستراتيجية، ويكون ذلك في خطة ذات أهداف رئيسية قابلة للتنفيذ المرحلي بحسب الأولويات المحددة، والتي تلقى قبول لدى الأطراف المعنية بها.

– **الشمول، التوسع والإنتشار:** تشكل العلاقات التي يربطها القطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ضرورة لإستراتيجية التنمية الصناعية أن تكون شاملة لكافة المجالات المرتبطة بها، بحيث تراعي أهمية التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها وتتسع وتنتشر عموديا أفقيا وعموديا تماشيا مع تعقيد وتشعب النشاط الاقتصادي الصناعي، إذ لا يمكن عزل قطاع اقتصادي عن القطاعات الأخرى سواء تعلق الأمر بالمدخلات والمخرجات أو بالعلاقة القائمة بينهم فيما يخص تكامل الأدوار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ وتقتضي مسألة الشمول إيصال مفهوم الإستراتيجية لكافة فئات المجتمع.

– **تحديد الموارد والإمكانيات المحلية:** يتطلب وضع إستراتيجية للتنمية الصناعية معرفة عميقة بالخصائص المحلية الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات الطبيعية (الموقع الجغرافي، المناخ، الطبيعة الجيولوجية، طبيعة التربة، الخصائص الفلاحية،الثروات الباطنية) على اعتبار أن المصدر الأساسي للتنمية الصناعية يقوم على المواد الأولية الباطنية والزراعة على المديين المتوسط والبعيد، وهذا يفرض بجدية تطوير القطاع الزراعي بكافة فروعه. وكذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ومعرفة دقيقة بالاحتياطي المخزون من هذه المواد، وكيفية التعامل معها على المستوى الاقتصادي على النطاق المحلي والدولي، سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد، أو الاستغلال والتحويل الداخلي من أجل رفع القيمة المضافة لها على أقصى درجة لتكوين موقع تنافسي على المستوى الدولي.

تساعد معرفة الخصائص الاجتماعية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والطلب الفعال والقدرة على الإنتاج والابتكار والإبداع، كل ذلك يساعد على تحديد الحاجات المحلية وتحديد القدرات الإنتاجية، ما يحقق الانساج مع طبيعة الانسجام مع طبيعة اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي الدولي.

– **الحاجات الأساسية والثانوية للاقتصاد الوطني:** لا شك أن هدف أي اقتصاد ينطلق من العمل على توفير الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، معتمدا على خصائصه وإمكانياته الذاتية بالدرجة الأولى من أجل تحقيق الاكتفاء ما أمكن من تلك الحاجات، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو رأسمالية، بناء على الخصائص الاقتصادية المحلية الطبيعية والزراعية والبشرية، ومن ناحية أخرى العمل على تحقيق فائض اقتصادي تنافسي، يمكن تصديره للخارج. ومعلوم أن نوعية الإنتاج وحجمه، ومدى قدرته على تلبية حاجات الطلب الفعال للمجتمع المحلي يشكل اولوية على التصدير، سواء كان استهلاك آني أو وسيط أو معمر، وبالسعر المدروس المجدي اقتصاديا الذي يمكن من تصريفه في ظروف المنافسة الشديدة. وعليه يجب أن يكون السعي لتحقيق الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

– **معرفة الاستراتيجيات المتكاملة والمضادة:** يجب الأخذ بعين الاعتبار لدى وضع إستراتيجية التنمية الصناعية، وجود استراتيجيات قائمة في الاقتصاديات المنافسة والشريكة، حيث أن المبدأ الفعلي السائد في العلاقات الاقتصادية هو البقاء للأقوى والأكثر قدرة على المنافسة والتأقلم مع التغيرات الدولية والإقليمية، ومن ثم الانتشار والتغلغل والسيطرة على الأسواق الداخلية والخارجية بوسائل اقتصادية مختلفة كسياسة التعويم وتخفيض الأسعار وتحسين النوعية وتقديم تسهيلات للمستهلكين...، كما يجب ربط علاقات اقتصادية قوية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل دول البريكس التي تشكل احتياطي استراتيجي، يسمح بالاستفادة من الناحية التقنية والمعرفية في مجال العلاقات الاقتصادية.

– **احتمالات المستقبل:** نظرا لأهمية العمل الاستراتيجي وتداخله بالغ التعقيد وتأثيره الشامل، لابد أن يأخذ في اعتباره كافة الاحتمالات والسيناريوهات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية كالموارد الاقتصادية كما ونوعا، وال والمتغيرات الاجتماعية وكل ما يرتبط بها كالهجرة وحركة السكان الداخلية والخارجية خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات وتأثيره على النشاط العلمي والتطور الاقتصادي بشكل عام.

– **إعادة هيكلة الصناعة الوطنية:** خاصة القطاع الصناعي العمومي إذ يجب أن يتم ذلك على أساس مبدأ التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة، وذلك بابقاء التدخل الحكومي في إطار تنظيمي، أو حالات المساهمة المؤقتة أو الدائمة (عايشي،2009، ص 230).

– **تحسين مناخ الأعمال في الاقتصاد الوطني:** يتطلب تطوير الجهاز الإنتاجي اللجوء إلى التحالف والشراكة مع المؤسسات العالمية، ما يستدعي تكفل الدولة بتطوير مناخ الأعمال لتحفيز واستقطاب رأس المال الأجنبي. وتتوفر العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المنظمات العالمية، تهدف إلى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدول(زرقين، 2008، ص409) ، وتغيب الجزائر في كثير من المتغيرات الترتيبية التي تتضمنها التقارير العالمية، أو تحتل موقع متأخر في تصنيف بيئة الأعمال.

.2. معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

تمخض عن الركود الذي ميز القطاع الصناعي وحالة الانكماش التي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة، ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، حيث أقيمت عدة جلسات وطنية أيام 26 و27 و28 فيفري 2008 في الجزائر بمشاركة لمجمل الأطراف المعنية، وسمح النقاش بتحديد المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة. وتضمنت الورشات الخمسة التي أقيمت لإعداد الإستراتيجية ستة هيئات تمثل القطاعات المعنية، حيث ركزت محاور الورشات على:(1) تحديد الصناعات الإستراتيجية،(2) التوسع المكاني للصناعة،(3) التطورات الاقتصادية الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، (4) الابتكار وتكنولوجيا الاتصال والإعلام، (5) المحيط الاقتصادي للمؤسسات،(6) تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية (Chinier, 2009, page 54)وذلك انطلاقا من أربعة معالم للإستراتيجية كما يلي (قوريش،2008، ص 94):

– تبني إطار مرجعي واضح ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.

– تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.

– ضرورة اعتماد منظومة أعمال لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– ضرورة تحيين النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسة الإصلاح.

وتركز الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية على المحاور التالية:

– **اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها:** وذلك بتحديد القطاعات ذات الأولوية للتشجيع والدعم، وحصر الفروع التي تتميز بالمقاومة للتطور والمنافسة الدولية، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات والعوامل المحيطة بتطبيقها. وقد تم في إطار هذا التوجه تحديد ثلاثة مستويات من الفروع الصناعية التي تمتلك الدرة على النمو وهي (قوريش،2008، ص 96):

– الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل:

- ✓ البيتروكيمياء فرع الأسمدة، والنسيج الكيميائي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية؛
- ✓ الصناعة الصيدلانية والبيطرية؛
- ✓ صناعة الحديد والصلب، وصناعة الألومنيوم؛
- ✓ صناعة مواد البناء.

– الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة، مثل:

- ✓ الصناعة الغذائية؛
- ✓ الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

– ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على المعطيات الاقتصادية الوطنية، مثل: صناعة السيارات والصناعة المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– **الانتشار المكاني للصناعة:** وذلك بالاعتماد على رؤية مدمجة جديدة للتنمية الصناعية من خلال مقاطعات صناعية ونظام إنتاج محلي، بالإضافة إلى توفير مقومات التوطن الصناعي وتهيئة المحيط الصناعي. وكذلك الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث والتكوين، والمؤسسة. وتشكل المناطق الصناعية نقطة مهمة في إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة، لذا تم اقتراح إنشاء "أقطاب نمو" تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية وذلك على ثلاثة مراحل (قوريش،2008، ص97):

- **المرحلة الأولى:** تمثل برنامج تطوير المناطق الصناعية المندمجة، ويشمل:

✓ مناطق التنمية المندمجة (ولايات: الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، بومرداس، تيزي وزو، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، غرداية وحاسي الرمل).

✓ أقطاب تكنولوجية (سيدي عبد الله (الجزائر)، بجاية وسيدي بلعباس).

✓ مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة ووهران.

- **المرحلة الثانية:** تتضمن هذه المرحلة إنشاء "مناطق متعددة الميادين".
- **المرحلة الثالثة:** أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء "أقطاب تكنولوجية" أخرى.

وفيما يتعلق بتسيير المناطق النشاط المدمجة تم اقتراح إنشاء إطار مؤسساتي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة.

– **رفع تنافسية الصناعة الوطنية:** وذلكمن خلال تدنية المخاطر المحيطة بالقطاع، والتي يمكن حصرها في العناصر التالية (Bouzid, 2008, page 08):

- ✓ ضعف النسيج الصناعي الوطني وركود الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ توجه الجهاز الإنتاجي الوطني نحو السوق الداخلي، ما يشكل إطار ضيق للنشاط الصناعي وتضييع مصادر للعملة الصعبة التي تسمح بتطوير القطاع وتمويل مدخلات الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية للتموين بالمواد الأولية، المواد الوسيطة وقطع الغيار؛
- ✓ التأخر التقني وعدم التحكم الفعال في السلسة الإنتاجية، بسبب عدم اعتماد المعايير الدولية للتسيير.
- ✓ توفير الإمكانيات والآلات الضرورية لتنويع مدخلات القطاع الزراعي وتنميته.

– **الإطار التنظيمي والمؤسساتي:** تتطلب الإستراتيجية الصناعية إدراج دور الحكومة كمنظم من خلال عملية تسيير غير مباشرة كتحديد الفروع الصناعية، ويجب كذلك استعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد.

مما سبق يتبين أن الهدف من إستراتيجية الصناعة الجديدة هو تصحيح مسار الجهاز الإنتاجي، بسبب فشل التدابير والإجراءات المتبناة في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية عبر قناة الصناعة، وتراجع مساهمة الإنتاج الصناعي في النمو الاقتصادي. وبينت التجربة أن المؤشرات الاقتصادية الخارجية (أسعار النفط، كمية تساقط الأمطار،...) التي تحكم الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر، يتضاءل جدواها ويصعب التحكم فيها عندما تكون سلبية، وعليه فإن بناء أي إستراتيجية بإعتماد هذه المتغيرات دون اعتبار القدرات الذاتية والموارد المستدامة سوف تؤدي إلى صدمات اقتصادية شديدة وعميقة (بن عزوز،2010، ص 193).

ثالثا: أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000– 2015).

يؤدي عدم تنويع مصادر النمو إلى الاستمرار في الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية، ويشكل ذلك خاصية مميزة للاقتصاد الوطني، وبالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري غير الملائمة مع الشركاء الخارجيين بسبب ضعف البنية التنافسية للاقتصاد الوطني، حيث أصبح تطوير قطاع الصناعة التحويلية ضرورة ملحة لإحلال مصدر النمو القائم على المصادر الطبيعية غير

المتجددة، الذي قد يسهم في تسجيل النمو المضطرد عن طريق الصناعة التحويلية إلى حد كبير وتحقيق تحول اقتصادي (بن لوكيل وبشاري، 2015، ص 106)،ويقيس الاقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية هي (هويدا،2013، ص 05):

.أ. نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد؛

.ب. مساهمتها في التوظيف،

.ج. نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

فكلما ارتفعت هذه المؤشرات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والخدمات شكل ذلك دليل على تطور الأداء الاقتصادي.ونقتصر في تحليل هذه المؤشرات على مؤشر:

– **نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد:** أشارت الدراسات الحديثة إلى ضرورة التغير (التحول الهيكلي) أي التحول من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى أنشطة عالية الإنتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام، نظرا لأن زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا. كما أن هذا التغير ليس ضروريا فقط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإنما لتخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص التوظيف وذلك من تحقيق التكامل بين نمو الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتنمية فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (هويدا، 2008، ص 04). ويوضح الجدول التالي تطور صادرات الصناعة التحويلية خلال الفترة (2000– 2015).

الجدول رقم (01): تطور صادرات الصناعة التحويلية والنسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000–2015). (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إ.ص.ق.ص.ت*	47.374	45.317	50.197	21.817	40.010	36.024	43.529	45.978
**ن.ص.ص.ت.ص.ك	0.22	0.24	0.27	0.09	0.13	0.08	0.08	0.08
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إ.ص.ق.ص.ت	67.124	42.366	26.905	35.00	32.00	28.00	16.00	14.00
**ن.ص.ص.ت.ص.ك	0.08	0.09	0.05	0.047	0.44	0.043	0.025	0.048

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:www.douane.gov.dz.

***إ.ص.ق.ص.ت: إجمالي صادرات قطاع الصناعة التحويلية.**

****ن.ص.صت.ص.ك: نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الكلية للبلد.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن صادرات قطاع الصناعة التحويلية بلغت إجمالي قدره 600 مليون دولار خلال الفترة (2000– 2015)، وعرفت هذه الفترة وتيرة تنازلية في نمو صادرات الصناعة التحويلية، وذلك بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي وخوصصة العديد من

المؤسسات الصناعية العمومية ما أدى لتراجع الإنتاج في الصناعة التحويلية، ورغم ذلك فإن الفترة (2000– 2008) تميزت بمعدل تصدير أكبر من الفترة (2009– 2015) بعد اعتماد الإستراتيجية الصناعية الجديدة، حيث بلغت صادرات قطاع الصناعة التحويلية أعلى قيمة لها بـ 67.124 مليون دولار سنة 2008 بنسبة 0.08 % من إجمالي الصادرات الكلية للبلد، لتأخذ منحنى تنازلي إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت نسبة الصادرات للصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الوطنية 0.048 %، ما يفسر ضعف شديد لتنافسية الإنتاج الصناعي وعجز كبير لقطاع الصناعة التحويلية في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلا عن التصدير. ونتطرق ضمن هذا المحور إلى تطور الإنتاج لقطاعات رئيسية مكونة لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (2000– 2015) والتي تتضمن فترتين الأولى (2000– 2008) التي سبقت فترة إعداد الإستراتيجية الصناعية الجديدة وتميزت بتعافى الاقتصاد الوطني ووفرة الموارد المالية، والفترة (2009–2015) بعد تبني الإستراتيجية الصناعية.

.1. الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

يتضمن تصنيف الديوان الوطني للإحصائيات للصناعة التحويلية قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية، والذي يتكون من عدة قطاعات فرعية، هي:

– **الصناعة التعدينية (الحديد والصلب):** التي تعتبر أساس القاعدة الصناعية في الاقتصاد الوطني، حيث تتميز السلسلة الإنتاجية في القطاع بالتعقد وتعدد عمليات الإنتاج، بالإضافة لكثافة الاستهلاك الطاقوي، والموارد المالية، ويعتبر من أكبر القطاعات تأثرا بالأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية.

– **الصناعة الميكانيكية:** يشكل رأس المال العام النسبة الأكبر في المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة الميكانيكية، ويوفر القطاع فرص كبيرة لعقود المناولة الصناعية، حيث تم ابرام 500 عقد مناولة مع القطاع الخاص خلال الفترة (2008– 2015)، غير أن غياب إطار تنظيمي ومحيط اقتصادي تنافسي أثر سلبا على قطاع الصناعة الميكانيكية، ما اضطر الحكومة لتبني مخطط الاستثمار في الصناعة الميكانيكية (2013– 2015) في إطار إحلال الواردات خاصة في قطاع السيارات.

– **الصناعة الكهربائية والالكترونية:** تضمنت الإستراتيجية الصناعية الجديدة مخطط استثماري لتنمية الانتاج ورفع كفاءة قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونية، ويظهر جليا ضرورة تطوير القطاع بسبب زيادة الطلب على مخرجات الصناعة الكهربائية والصناعة الالكترونية. وفيما يلي تطورالإنتاج والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000– 2015).

الجدول رقم (02): تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000-2015). (الوحدة: مليون د.ج).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إ.ص.ت.م.ك.إ*	87656,9	88477,4	94438,4	108904,2	120261,2	126394,8	130324,8	154143,6
القيمة المضافة	—	33947.6	34306,3	37974,8	41326,1	43567,7	45364,9	53230,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إ.ص.ت.م.ك.إ	188083,4	263383,7	274308	288595,4	313851,3	337802,3	346005	391647
القيمة المضافة	64474,6	83130,9	83325,7	74846,9	97395,5	104021,9	109170,3	124235,2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

*إ.ص.ت.م.ك.إ: إنتاج قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن الإنتاج في قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية بلغ أكبر انتاج بـ 391.647 مليون د.ج سنة 2015 بزيادة قدرها 13 % مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لنمو الإنتاج في القطاعات الفرعية على غرار صناعة الحديد والصلب الذي سجل زيادة بـ 40 % سنة 2009، بالإضافة إلى نمو الصناعة الميكانيكية بـ 6.8 %. وبلغت القيمة المضافة لإجمالي القطاع سنة 2009 أفضل نسبة بـ 28 %، وذلك بسبب تحسن معدلات الإنتاج في كافة القطاعات الفرعية خاصة الصناعة الكهربائية والصناعة الالكترونية.

.2. صناعة مواد البناء:

تطرق شعوبي وهيشر (2012) في بحثهما حول "مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري" والذي يتكون من فروع صناعة الخام من الحجر الجيري والجبس والاسمنت، وخام السيليكا لصناعة الزجاج، وصناعة مواد الطلاء. وذلك من خلال تحليل الإنتاج والاستغلال للقطاع خلال الفترة (1974- 2007) باعتماد طريقة التحليل العاملي، لتفسير مساهمة هذا القطاع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوصل الباحثان إلى وجود دلالة إحصائية لمساهمة قطاع صناعة مواد البناء في توفير المواد الوسيطة للمشاريع الاستثمارية،والتي تتضمن (الحديثي،2014، ص 25):

- **مشاريع صناعية:** مثل مشاريع الصناعات النفطية والصناعات الثقيلة، والصناعات المعدنية والعسكرية؛

- **مشاريع البنية التحتية:** مشاريع الطاقة الكهربائية والنقل وشبكات المياه ومجاري الصرف الصحي والاتصالات؛

- **مشاريع الهياكل الخدماتية والمدنية:** مثل الأسواق التجارية والمدارس والجامعات والمنشآت الرياضية والمراكز الطبية؛

- **المشاريع السكنية:** منها المجمعات السكنية والأبراج والعمارات.

وفيما يلي تحليل تغيرات الانتاج والقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة (2000- 2015).

*إ.ق.ص.م.ب: إنتاج قطاع صناعة مواد البناء.

الجدول رقم (02): تغيرات الانتاج والقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة (2000- 2015)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم (03) يتبين تضاعف الإنتاج لقطاع صناعة مواد البناء خلال الفترة (2000-2015)، وذلك بمجموع 439.892 مليون د.ج سنة 2000 إلى 1.553 مليار د.ج سنة 2015 بنسبة 353 %، من ناحية القيمة المضافة حافظ القطاع على وتيرة تصاعدية خلال فترة الدراسة، وسجل القطاع أعلى قيمة سنة 2015 بـ 5.62 %. وتشكل البرامج التنموية لقطاع السكن أكبر مساهم لنمو القطاع من خلال زيادة الطلب على مواد البناء لتجسيد المشاريع السكنية، بالإضافة إلى برامج الإنفاق العام التي تضمنت تنمية قطاع الأشغال العمومية الذي يعتبر قطاع قائد

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إ.ق.ص.م.ب*	43989,2	56823,8	62188,7	60376,8	74612,4	80951,1	88919	100361,2
القيمة المضافة	—	32476,8	36085,4	33331,7	44492,7	48635,1	55049,9	64303,5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إ.ق.ص.م.ب	104430,4	112685,9	119323,1	126868,1	128647,9	136026,6	147283,6	155318,9
القيمة المضافة	68017	66864,8	70523,3	74846,9	75897,5	80347,1	88225,3	93186

في الاقتصاد الوطني والذي شكل طلب إضافي لمخرجات صناعة مواد البناء.

.3. الصناعة الغذائية.

تعتبر الصناعات الغذائية من أوسع فروع الصناعة التحويلية، بسبب عدم انحسارها على تصنيع المواد الخام الغذائية، بل تشمل صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها، وتشكل مخرجاتها قيمة حيوية للاقتصاد الوطني لارتباطها بالمشكلة الغذائية(عبد الرزاق، 2007، ص 63). ويمثل الجدول التالي تطور الانتاج في القطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2000- 2015).

الجدول رقم (04): تطور الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إ.ق.ص.غ*	434328,5	450436,9	464906,1	453177,7	485704,7	503414	522156,2	558282,7
القيمة المضافة	—	108898,3	115114,4	114857,5	127309	138391	145012,1	154623,3
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إ.ق.ص.غ	590822,4	681425,5	729835,1	824146,6	899318,8	987150,2	1062400,7	1150765,2
القيمة المضافة	161707,3	187546,5	197541,7	231846,5	266137,4	285480,4	324542	353720,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم (04) يتبين تطور الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2000– 2015)، حيث ارتفع الإنتاج من 434328.5 مليون د.ج سنة (2000) إلى 1.150 مليار د.ج سنة 2015 حيث بلغ القطاع أكبر إنتاج، وحافظ القطاع على وتيرة تصاعدية للقيمة المضافة باستثناء سنة (2003) حيث تراجعت النسبة بـ 0.03% ، ويشكل تطوير قطاع الصناعة الغذائية تحديا لارتباطه بمعدل إنتاج القطاع الفلاحي المحلي الذي يعاني من تراجع الإنتاج؛ كما أن معدل تغطية الواردات للاحتياجات الغذائية في الجزائر بلغ 60 % سنة 2015، ما يؤكد ضعف تنافسية الصناعة التحويلية وتراجع الجودة باستثناء بعض الفروع التي شهدت نمو كما ونوعا.

خلاصة:

شكلت الأهمية البالغة لقطاع الصناعة التحويلية والتحديات التي تواجهها، دور بارز في وضع الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، التي تركز على تحسين مناخ الأعمال في المحيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك لتطوير أداء القطاع الصناعي ككل وزيادة تنافسيته ومساهمته في العملية التنموية، وذلك من خلال تلبية الطلب الكلي الداخلي وزيادة المساهمة في توفير فرص التشغيل ورفع المساهمة في الصادرات الكلية للبلد. ويمكن الإجابة على الفرضية الرئيسية من خلال ما جاء في هذه الدراسة كمايلي:

– لم تسمح الموارد المتوفرة والموجهة للاستثمار في القطاع الصناعي بتطوير القطاع والرفع من حجم وتنافسية الصادرات الصناعية، وهذا لغياب التطبيق الفعلي لمتطلبات إستراتيجية التنمية الصناعية.

– أن تفعيل دور الإستراتيجية في القطاع الصناعي يتطلب تطوير مناخ متكامل للنشاط الاقتصادي، فلا يمكن تطوير القطاع الصناعي دون تنمية القطاعات الأخرى التي تواجه تحديات أكبر، ولتكامل الأنشطة الاقتصادية.

– ضرورة وضع رؤية إستراتيجية بعيدة المدى والابتعاد عن الحلول الظرفية، وذلك في إطار استشرافي بناء على الموارد المتاحة والتي تسمح بتحقيق نمو مستدام وتحديد مسار الجهاز الإنتاجي في كافة الظروف الممكنة

– ضرورة الاهتمام بالصناعات الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الوطني.

ويتطلب الاستمرار في العملية التنموية توحيد الرؤى الإستراتيجية بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بينها، من خلال تطبيق المتطلبات الحتمية لتحفيز القطاعات الراكدة وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- زوزي، محمد،(2010)، "استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر.

- بن هنية، مختار،(2008)، استراتيجيات وسياسة التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- أحمد دبيش ونسيمة أوكيل،(2014)،"الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- كمال عايشي،(2009)،"دور نظرية الإوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري" مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر.

- عبود زرقين،(2008)، " تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- نصيرة قوريش،(جانفي،2008)،"أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر.

- محمد بن عزوز،(2010/2009)،" الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990- 2007)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- رمضان بن لوكيل، وسلمى بشاري،(2015)،الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي، دراسة مقارنة الجزائر- تونس"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 31.

- عبد الهادي عبد العظيم هويدا،(2013)،" الصناعات التحويلية في إفريقيا الفرص والتحديات"، منشورات المنظمة للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.

- محمود فوزي وأحمد هيشر،(2012)،" دراسة إحصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1974- 2007)"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10.

- عادل إبراهيم الحديثي،(2014)، "إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية"، ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان.

- فوزي عبد الرزاق،(2007/2006)، " الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتهما بالقطاع الفلاحي "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

- Chignier Antoine,(2009), Les politiques industrielles de l'algerie contemporaine, le developement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une economie en developement, Seminaire Economie nationale du monde arabe, universite Lyon 2, France, disponible sur : doc.sciencespo-lyon.fr.

- Abdelmadjid Bouzid,(december 2008) Industrialisation et industrie en Algerie, Friedrich Ebert Stiftung, disponible sur :www.fes.de.